

تمهيد :

تحتل قضية **المشكلة الاقتصادية** مكانة محورية ضمن علم الاقتصاد، إذ تشكل أساس كل النقاشات والتحليلات حول السلوك الاقتصادي للأفراد والمجتمعات، فهذه المشكلة ليست مجرد نظرية، بل هي واقع يومي يواجهه الإنسان نتيجة التفاوت بين الحاجات والرغبات المتزايدة والموارد المحدودة المتاحة لإشباعها وتبرز أهمية معالجة **المشكلة الاقتصادية** في كل السياسات والأنظمة الاقتصادية، حيث يسعى الاقتصاديون دوماً إلى فهم أسبابها واقتراح حلول تراعي التوازن بين النمو والعدالة الاجتماعية. ويصبح تناول المشكلة الاقتصادية ضرورة لفهم طبيعة **الإنتاج والاستهلاك والتوزيع**، وأثر **التغيرات السكانية والتكنولوجية والثقافية** عليها.

1. مفهوم المشكلة الاقتصادية:

المشكلة الاقتصادية تعني وجود فجوة مستمرة بين الحاجات غير المحدودة للأفراد والمجتمعات والموارد المحدودة المتاحة لإشباع تلك الحاجات، هذه المشكلة تنشأ من حقيقة أساسية هي ندرة الموارد الطبيعية، المالية، والبشرية مقابل تصاعد الرغبات الإنسانية عبر الزمن، فمهما تطورت المجتمعات، فإنها تظل غير قادرة على تلبية جميع احتياجات أفرادها دفعة واحدة، ويؤدي ذلك إلى ضرورة الاختيار بوضع الأولويات وترشيد استخدام الموارد لضمان تحقيق أكبر منفعة ممكنة بأقل تكلفة وبالتالي تتحول **المشكلة الاقتصادية** إلى مسألة كيفية تخصيص تلك الموارد بين الاستعمالات المختلفة لتحقيق توازن بين مختلف الحاجات، ما يجعلها مركزية في كل تحليلات علم الاقتصاد.

2. عناصر المشكلة الاقتصادية

تتكون **المشكلة الاقتصادية** من ثلاثة عناصر رئيسية: **أولها الحاجات والرغبات الإنسانية** التي تتسم بالزيادة والاستمرارية، وتشمل الحاجات الأساسية كالأطعمة والسكن، فضلاً عن الحاجات الكمالية مثل التعليم والترفيه؛ **ثانيها ندرة الموارد**، حيث أن وسائل الإنتاج محدودة ويجب توزيعها على الاستعمالات الأكثر أهمية وجدوى؛ **وثالثها ضرورة الاختيار أو المفاضلة**، إذ يضطر المجتمع باستمرار إلى اتخاذ قرارات حول نوعية وكميات السلع والخدمات الواجب إنتاجها وكيفية توزيعها بين الأفراد، فالاختيار ينبع من ضرورة المفاضلة بين البدائل، ويقود عادة إلى التضحية ببعض الحاجات في سبيل تحقيق أخرى ذات أولوية أكبر، وهو ما يعرف **بتكلفة الفرصة البديلة**.

3. معالجة المشكلة الاقتصادية في الأنظمة الاقتصادية

تختلف طرق معالجة المشكلة الاقتصادية حسب النظام الاقتصادي السائد في كل مجتمع.

3.1 في النظام الرأسمالي:

يقوم **النظام الرأسمالي** على مبدأ حرية السوق والمنافسة، حيث يُترك الأفراد والمؤسسات الخاصة يتخذون قراراتهم الاقتصادية دون تدخل مباشر من الدولة. يُنظر إلى السوق على أنه الكيان الأقدر على تحقيق التوازن بين العرض والطلب، وتنظيم الإنتاج بطريقة فعالة.

في هذا السياق، تُعتبر **قوى العرض والطلب** هي الوسيلة الأساسية لمعالجة المشكلة الاقتصادية، إذ تحدد بشكل تلقائي ما يُنتج، وبأي كمية، ولمن. فإذا ارتفع الطلب على سلعة ما، ترتفع أسعارها، مما يشجع المنتجين على زيادتها لتحقيق الربح، وهكذا يتم توجيه الموارد إلى حيث الحاجة.

تُعد **الملكية الخاصة** حجر الزاوية في هذا النظام، إذ تمنح الأفراد حرية امتلاك وسائل الإنتاج والتصرف بها، مما يُحفز روح المبادرة والاستثمار. هذا يؤدي إلى فعالية إنتاجية عالية وابتكار مستمر، كما نشهده في اقتصادات مثل **الولايات المتحدة وألمانيا**.

أما دور الدولة فيبقى محدودًا، وغالبًا ما يُشار إليه بمصطلح **"الدولة الحارسة"**، أي أنها تتدخل فقط لحماية النظام، وتطبيق القوانين، وضمان الأمن والدفاع، دون التدخل المباشر في النشاط الاقتصادي.

ورغم مزايا هذا النظام من حيث **الكفاءة والمرونة**، إلا أنه يُنتج تفاوتات اجتماعية حادة في كثير من الأحيان، حيث تتركز الثروة في يد فئات قليلة، وتظهر مشكلات مثل الاحتكار، البطالة، وتهميش الفئات الضعيفة. لذلك، بدأت الدول الرأسمالية الحديثة تتبنى أشكالًا من الاقتصاد المختلط للتوازن بين الحرية والعدالة.

3.2 في النظام الاشتراكي:

يقوم **النظام الاشتراكي** على مبدأ العدالة الاجتماعية والملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، و ما يلاحظ في هذا النموذج، تُدار الموارد الاقتصادية من قبل الدولة أو المجتمع ككل، بهدف إشباع الحاجات العامة لا تحقيق الربح الفردي كما هو الحال في الرأسمالية.

تُعالج **المشكلة الاقتصادية** هنا من خلال التخطيط المركزي، حيث تضع الدولة خططًا إنتاجية واضحة لتحديد ما يُنتج، وبأي كمية، ولمن، وفقًا لأولويات مجتمعية وليس لحساب الربح.

في هذا النظام، تُلغى أو تُقيد الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وتُصبح الأرض والمصانع والبنوك وغيرها من الموارد ملكًا جماعيًا أو عامًا، وهذا يُفترض أن يضمن توزيعًا أكثر عدالة للثروات والفرص، ويحد من الفوارق الطبقة.

الدولة في الاشتراكية ليست مجرد "**حارس**"، بل هي اللاعب الاقتصادي الرئيسي، حيث تتحكم في الأسعار، الأجور، والاستثمار، وتوظف الموارد لتحقيق أهداف اجتماعية شاملة مثل التعليم المجاني، الرعاية الصحية، ومجانية الخدمات الأساسية.

من مزايا هذا النظام أنه يوفّر استقرارًا اجتماعيًا ويقلّل من التفاوتات، كما يمنح أولوية للحاجات الأساسية للمواطنين، غير أن التطبيق الواقعي له كما في تجربة الاتحاد السوفييتي أو دول أوروبا الشرقية سابقًا، أظهر تحديات كبيرة، أبرزها **ضعف الحوافز الفردية، البيروقراطية، وانخفاض الكفاءة الإنتاجية.**

إضافة إلى ذلك فإن **غياب المنافسة** يؤدي أحيانًا إلى الركود في الابتكار، وتدني جودة السلع والخدمات. لذلك، بدأت بعض الدول ذات التوجه الاشتراكي منذ تسعينيات القرن الماضي في إصلاحات سوقية، كما فعلت الصين، بتبني عناصر من اقتصاد السوق مع الحفاظ على إشراف الدولة فيما يُعرف بـ "**الاشتراكية ذات الخصائص الصينية.**"

3.3 في النظام الاقتصادي الإسلامي:

يقوم **النظام الاقتصادي الإسلامي** على تحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، مستندًا إلى مبادئ الشريعة الإسلامية. يُعالج هذا النظام المشكلة الاقتصادية بطريقة وسطية تجمع بين آلية السوق والمبادئ الأخلاقية، دون ترك الأمور لاحتكار رأس المال أو التدخل الشامل للدولة.

الملكية في الإسلام متعددة الأشكال: هناك **ملكية فردية، وملكية عامة، وملكية الدولة**، فالملكية الفردية مشروعة ومحمية، لكنها ليست مطلقة، إذ تُقيد بعدم الإضرار بالآخرين وبالمجتمع (**قاعدة "لا ضرر ولا ضرار"**). أما الثروات الكبرى كالمعادن والمياه والموارد الطبيعية الأساسية فتُعتبر ملكًا عامًا، لا يجوز احتكارها أو تخصيصها.

وسيلة **علاج المشكلة الاقتصادية** في هذا النظام تعتمد على التكافل الاجتماعي، تنظيم السوق، منع الاحتكار، وتحريم الربا ويُمنع الاكتناز ويُشجّع على استثمار المال في مشاريع نافعة، كما يتم فرض الزكاة

والصدقات والوقف كأدوات لإعادة توزيع الثروة ودعم الفئات الفقيرة، ما يعزز من العدالة والاستقرار الاجتماعي.

رغم أن النظام الإسلامي يُجيز آلية السوق ويعترف بالربح كدافع، فإنه يضبط هذه الآلية بقيم أخلاقية ومبادئ شرعية. فمثلاً، يُحرّم الغش، والاحتكار، والاستغلال، ويُشجّع على الشفافية في التبادل. كما يُحرص على الربط بين العمل والكسب، فلا يُسمح بتحقيق أرباح دون مخاطر أو جهد (كالمضاربة على المال الربوي).

الدولة في الاقتصاد الإسلامي لها دور تنظيمي ورقابي وتوجيهي، لكنها لا تتدخل بشكل مفرط، بل تعمل على ضبط السوق، دعم المشروعات العامة، وتوفير بيئة عادلة وآمنة للاستثمار والتجارة. فهي لا تُهمّش كما في الرأسمالية، ولا تحتكر النشاط الاقتصادي كما في الاشتراكية.

من الناحية التطبيقية لا توجد اليوم دولة تطبّق النظام الإسلامي الاقتصادي بشكله الكامل، لكن العديد من الدول الإسلامية أدخلت عناصر منه، خصوصاً في القطاع المالي **(كالمصارف الإسلامية، والصكوك، والتمويل التشاركي)**.

3.4 كيفية علاج المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد المختلط:

يُعد **الاقتصاد المختلط** من أكثر النماذج تطوراً ومرونة في معالجة المشكلة الاقتصادية، لأنه يدمج بين فعالية آليات السوق من جهة، والتدخل الحكومي الواعي من جهة أخرى، لا يُترك السوق ليعمل بحرية مطلقة كما في الرأسمالية، ولا تُحتكر الموارد من طرف الدولة كما في الاشتراكية، بل يتم اعتماد توازن مدروس يجمع بين الربح والعدالة، والكفاءة والحماية الاجتماعية.

تُركّز **آلية السوق** في هذا النموذج على تحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال حرية الأسعار، وحرية المنافسة، وتشجيع الابتكار. هذا يسمح للقطاع الخاص بالنمو وتوسيع نطاق الاستثمار، ما يخلق فرص عمل جديدة ويساهم في رفع الإنتاجية.

في المقابل، تتدخل الدولة عند حدوث اختلالات، كارتفاع معدلات الفقر أو الاحتكار أو البطالة. فتوفر خدمات التعليم والصحة بأسعار منخفضة أو مجانية، وتقرض ضرائب تصاعدية لتمويل برامج الحماية الاجتماعية، كما تُنظّم الأسواق وتضع قوانين لمنع استغلال المستهلك أو احتكار الموارد.

وتكمن قوة الاقتصاد المختلط أيضًا في تنوع أشكال الملكية؛ إذ يُسمح بوجود ملكية خاصة، إلى جانب ملكية عامة في القطاعات الحساسة مثل النقل والطاقة. هذا يَبْقِي السيطرة الاستراتيجية في يد الدولة، ويضمن عدم تحول الثروات إلى أدوات احتكار.

بهذا التوازن يُمكن للاقتصاد المختلط أن يُعالج الندرة النسبية للموارد من خلال الاستخدام الكفء، وفي الوقت ذاته يُشبع حاجات المجتمع المتزايدة عبر سياسات توزيع عادلة، ولذلك أصبح هذا النموذج مرجعًا لكثير من الدول التي تسعى إلى الاستقرار والنمو مع ضمان الإنصاف الاجتماعي.

الجدول رقم (01) : مقارنة بين الأنظمة الأربعة

العنصر	النظام الرأسمالي	النظام الاشتراكي	النظام الإسلامي	النظام المختلط
الملكية	خاصة فردية	الملكية العامة	متنوعة (فردية – عامة – دولة)	مشتركة (خاصة + عامة)
آلية تخصيص الموارد	السوق (العرض والطلب)	التخطيط المركزي والدولة تحدد تخصيص الموارد عبر خطط شاملة واتجاهات اقتصادية	السوق المنضبط بالقيم الشرعية	السوق + تدخل الدولة
دور الدولة	محدود (دولة حارسة فقط)	دور شامل في امتلاك الموارد وتنظيم النشاط الاقتصادي وتحديد الأهداف والتوزيع	منظم وموجه (تشريعات رقابية وعادلة)	متوسط (مزيج بين الرقابة والدعم والتخطيط)
وسيلة العلاج	الربح والمنافسة يحفزان الإنتاج	توجيه الدولة المباشر للتوزيع والسيطرة على الإنتاج لعلاج الاختلالات والفقر	الربح الحلال + القيم الأخلاقية + الزكاة	توازن بين الربح والكفاءة والعدالة
أهداف النظام	الكفاءة والإنتاجية والابتكار	تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة والرفاه للجميع	التوازن بين العدالة والكفاءة والتنمية	تحقيق النمو الاقتصادي مع تقليل الفوارق
المساواة	ضعيفة – تفاوت كبير في الدخل	يسعى لتحقيق المساواة وتوزيع الدخل بشكل أكثر عدالة بين أفراد المجتمع	واجبة – بالزكاة والتكافل لا بالمساواة الجبرية	متوسطة – عبر الضرائب والدعم الاجتماعي
الدوافع	مادية وربحية	خدمة المجتمع والحاجات الجماعية	مادية + روحية (النية، الحلال، الأجر)	مادية بشكل منظم – مع تدخل توجيهي
الابتكار	مرتفع – بفضل الحوافز الفردية	أقل بسبب ضعف الحوافز الفردية وغلبة التخطيط المركزي	متوسط – تحفزه النية والعمل الحلال دون غش	متوسط إلى مرتفع – حسب طبيعة القطاع

العيوب الأساسية	احتكار، فقر، فجوات طبقية	نقص حوافز الابتكار، بيروقراطية، هدر موارد، محدودية حرية الاستهلاك	تحديات التطبيق العملي، غياب تجربة كاملة حالية	تعقيد في التوازن بين السوق والتدخل الحكومي
أمثلة تطبيقية	أمريكا، بريطانيا، أستراليا	الاتحاد السوفياتي سابقاً، كوبا، الصين (قبل الإصلاحات)	لا توجد دولة تطبقه بالكامل (لكن) السعودية، ماليزيا تطبقان بعض مكوناته	فرنسا، ألمانيا، السويد، كندا، الجزائر

4. الثروة:

4.1 تعريف الثروة الاقتصادية:

الثروة الاقتصادية هي مجموع الموارد والأصول التي تمتلكها دولة أو فرد والتي تُستخدم في إنتاج السلع والخدمات بهدف تلبية الاحتياجات الإنسانية وتحقيق الرفاه الاجتماعي. تمثل الثروة انعكاساً لقدرة المجتمع على إنتاج القيمة الاقتصادية والاستفادة من الموارد المتاحة بشكل فعال ومستدام. تشمل الثروة ليس فقط الممتلكات المادية الملموسة، بل أيضاً الأصول المالية والفكرية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم المجتمعي، ومن هذا المنطلق تعتبر دراسة الثروة الاقتصادية ضرورية لفهم توزيع الموارد وتحليل النمو الاقتصادي وتحديد السياسات المناسبة لتعزيز الاستقرار والتنمية.

4.2 مكونات الثروة الاقتصادية: تتضمن مكونات الثروة في المفهوم الاقتصادي ما يلي

4.2.1 الموارد الطبيعية (Natural Resources)

تشمل الموارد التي يُوقرها الطبيعة دون تدخل مباشر من الإنسان، مثل الماء، الهواء، الأراضي الزراعية، الغابات، المعادن، ومصادر الطاقة (كالفحم والغاز والشمس والرياح).

هذه الموارد تُعد الأساس الأولي لأي نشاط اقتصادي ولكنها بطبيعتها محدودة وقد تكون قابلة للنفاذ إذا لم تُستعمل بطريقة مستدامة، مثال: استغلال الأراضي الخصبة في الزراعة، أو استخراج الحديد لصناعة السيارات.

مع التغيرات البيئية والاحتباس الحراري، أصبح الحفاظ على الموارد الطبيعية من أولويات السياسات الاقتصادية الحديثة.

4.2.2 الموارد المادية: تشمل الأراضي، المباني، المصانع، والآلات التي تُستغل في الإنتاج. هذه المكونات هي الأساس المادي الذي يبنى عليه النشاط الاقتصادي، وتوفر البنية التحتية الضرورية لتشغيل العمليات الإنتاجية. تؤثر الموارد المادية على مستوى الإنتاج والكفاءة الاقتصادية، وتشكل جزءًا من رأس المال الثابت.

4.2.3 رأس المال المالي(الموارد المالية) : يشمل النقود، المدخرات، الاستثمارات، والأسهم التي توفر السيولة اللازمة لتنفيذ المشاريع الاقتصادية والاستثمارات. هذا العنصر يتيح تمويل العمليات الاقتصادية وتوسيع نطاق الإنتاج، كما أنه يعد من العوامل الأساسية لاستمرارية النشاط الاقتصادي وتحقيق الربحية.

4.2.4 الأصول الفكرية والمعرفية: مثل حقوق الملكية الفكرية، براءات الاختراع، الابتكارات، والمعرفة التقنية. تلعب هذه المكونات دورًا متزايد الأهمية في تعزيز القدرة التنافسية والابتكار داخل الاقتصاد، خاصة في الاقتصادات القائمة على المعرفة والتكنولوجيا.

4.2.5 الموارد البشرية:

تتعلق بالعنصر البشري القادر على العمل والإنتاج، وتشمل العمال، الفنيين، المهندسين، الأطباء، الباحثين، وغيرهم. لا تقتصر أهمية هذه الموارد على العدد فقط، بل على الكفاءة، الخبرات، المهارات والتعليم، إن الاستثمار في التعليم والتكوين المهني يزيد من إنتاجية الموارد البشرية، وبالتالي من الناتج القومي.

مثال: مهندس برمجيات يبتكر تطبيقًا يدرّ أرباحًا ضخمة مقابل استثمار بسيط.

في العصر الرقمي، أصبحت الكفاءة البشرية (وليس فقط العدد) هي الثروة الحقيقية.

كل من هذه المكونات تتكامل لتشكيل الثروة الاقتصادية، حيث يدعم التنوع في الموارد استمرارية النمو، ويرفع من قدرة الاقتصاد على مواجهة التحديات وتحقيق التنمية الشاملة.

5. الحاجات والرغبات:

5.1 مفهوم الحاجة الاقتصادية:

الحاجة الاقتصادية هي حالة شعور بالحرمان تدفع الفرد إلى البحث عن وسيلة لإشباع ذلك النقص، سواء كان ماديًا (كالغذاء والسكن) أو معنويًا (كالأمن والتعليم). وتُعد الحاجة نقطة الانطلاق في التحليل الاقتصادي، إذ تُشكل الدافع الأساسي لاستخدام الموارد الاقتصادية بهدف إنتاج السلع والخدمات. تتصف الحاجات بأنها **غير محدودة ومتغيرة** بتغير الظروف الاجتماعية والتقنية.

مثال: الحاجة إلى الغذاء تستوجب توفير موارد لإنتاج مواد غذائية تُشبع تلك الحاجة، مما يُحفّز النشاط الاقتصادي.

5.2 مفهوم الرغبات :

الرغبات هي ميول أو تفضيلات شخصية قد تنشأ عن حاجات أو تتولد بشكل مستقل نتيجة التأثير بالعوامل الاجتماعية أو النفسية أو الثقافية. على عكس الحاجات الأساسية، فإن الرغبات تشمل أشياء غير ضرورية للبقاء لكنها تزيد من متعة الحياة ورفاهية الفرد. الرغبات قد تكون مؤقتة أو متغيرة، وهي تحدد الخيارات الاقتصادية من حيث نوعية وكمية السلع والخدمات المطلوبة في السوق.

وعليه يمكن ان نوضح الفرق بين الحاجات والرغبات في الجدول التالي:

المقارنة	الحاجات	الرغبات
التعريف	هي المتطلبات الأساسية للإنسان التي لا يستطيع العيش بدونها مثل الغذاء والمأوى.	هي تفضيلات شخصية أو شكل إشباع للحاجات تختلف من فرد لآخر.
الأهمية	ضرورية للبقاء والحفاظ على الصحة والاستقرار الفيزيائي والنفسي.	ليست ضرورية للبقاء لكنها تحسن من جودة الحياة والرفاهية.
الطابع	عامة وثابتة في معظم الحالات.	متغيرة وتتأثر بالعوامل الثقافية والاجتماعية والشخصية.
التأثير الاقتصادي	حدد الحد الأدنى للإنتاج والاستهلاك.	تدفع تنوع السوق والنمو من خلال زيادة الطلب والاستهلاك.
الأمثلة	الغذاء، الماء، الملابس، السكن، الصحة.	السيارات الفاخرة، السفر، الأجهزة الحديثة، الترفيه.
مدى الإشباع	لا يمكن الاستغناء عنها دون التأثير السلبي على الفرد.	يمكن التخلي عنها دون تأثير خطير على الحياة الأساسية.

5.3 خصائص الحاجات:

تُعد **الحاجات الاقتصادية** من المفاهيم المحورية في علم الاقتصاد، وهي تختلف من شخص لآخر ومن مجتمع لآخر. ولا تظل الحاجات على حالها، بل تتغير وتتجدد باستمرار وفقاً للتطور التكنولوجي والاجتماعي. لفهم سلوك الأفراد الاقتصادي، من الضروري التعرف على أبرز خصائص هذه الحاجات، والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

5.3.1 متجددة ومتغيرة:

تُعد **الحاجات متجددة** لأنها لا تبقى على حالها، بل تتغير باستمرار مع مرور الزمن والتطور التكنولوجي والاجتماعي. فما كان يُعد كماليات في الماضي قد يصبح اليوم من الأساسيات، والعكس صحيح. على سبيل المثال قبل عقود لم تكن الحاجة إلى الإنترنت موجودة، أما اليوم فهي حاجة شبه أساسية في التعليم والعمل والتواصل، كذلك تتغير الحاجات مع العمر والموقع الجغرافي؛ فحاجة طفل في الريف تختلف عن شاب يعيش في المدينة.

هذه الخاصية تُظهر أن الإنسان دائم السعي لتلبية حاجات جديدة تظهر نتيجة التطور الحضاري، مما يُحرّك النشاط الاقتصادي باستمرار.

5.3.2 غير محدودة:

الحاجات الإنسانية لا تتوقف عند حد معين، فكلما تم إشباع حاجة، تظهر أخرى مكانها أو تتفرع عنها حاجات جديدة. وهذا نابع من طبيعة الإنسان الطموحة والراغبة في تحسين مستوى حياته باستمرار.

فإذا حصل الفرد على منزل، يبدأ في الرغبة في تأثيثه بشكل أفضل، ثم في تحسين ديكوره وهكذا، كما أن التقدم العلمي يُنتج حاجات لم تكن موجودة سابقاً، مثل الحاجة إلى شحن الهاتف المحمول أو حماية البيانات الشخصية.

وهذه الخاصية هي ما يُبرر ندرة الموارد الاقتصادية، ويبرّر وجود علم الاقتصاد من الأساس لتنظيم هذه العلاقة بين الحاجات اللامحدودة والموارد المحدودة.

5.3.3 متنوعة:

تنقسم الحاجات إلى أنواع مختلفة حسب أهميتها: فهناك **حاجات أساسية** مثل الطعام، الماء، والهواء، وهي ضرورية لبقاء الإنسان على قيد الحياة. وهناك **حاجات كمالية أو ثانوية** مثل السفر الترفيهي، امتلاك سيارة فاخرة أو ساعة ذكية، وهي تُحسن نوعية الحياة ولكن يمكن الاستغناء عنها في حالات الضرورة. هذا التنوع يُعبّر عن تعدد أولويات الأفراد واختلاف أنماط معيشتهم. كما أن بعض الحاجات قد تكون أساسية في سياق معين وكمالية في سياق آخر. فمثلاً، التعليم الإلكتروني قد يكون كمالياً في بيئة غنية بالتعليم الحضوري، لكنه يصبح أساسياً في حالة الجائحة أو المناطق النائية. تنوع الحاجات يتطلب تنوعاً في وسائل الإنتاج والاستجابة الاقتصادية.

استنتاج:

تكمن **المشكلة الاقتصادية** في التناقض بين **الحاجات اللامحدودة والموارد المحدودة**، ويترتب على ذلك ضرورة الاختيار والمفاضلة في استخدام الموارد.